العالم المعرض لخطر فقدان عقد من التقدم المحرز في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير جديد لشبكة التنمية المستدامة يدعو إلى إصلاح شامل للهيكل المالي العالمي لمعالجة النقص المزمن في تمويل أهداف التنمية المستدامة

PARIS، فرنسا، 21 يونيو/حزيران 2023 - للسنة الثالثة على التوالي، ظل التقدم العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة ثابتا، وهناك خطر من أن الفجوة في نتائج أهداف التنمية المستدامة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان منخفضة الدخل ستكون أكبر في عام 2030 مما كانت عليه عندما تم الاتفاق عالميا على الأهداف في عام 2015، أحدث تقرير للتنمية المستدامة (SDR) صدر اليوم. تتضمن حقوق السحب الخاصة مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات التي تصنف أداء جميع مؤشرات الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة ويتم إنتاجها بواسطة شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN). وعلى الرغم من الأخبار القاتمة، يوضح التقرير أنه في حين أن العالم قد خرج عن المسار الصحيح في منتصف أهداف التنمية المستدامة، فقد حان الوقت الآن للبلدان لمضاعفة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تأييد الإصلاح العميق للهيكل المالي العالمي وتنفيذ تحفيز أهداف التنمية المستدامة لسد فجوة التمويل الكبيرة التي تواجه البلدان النامية والناشئة.

ساكس، رئيس شبكة SDSN والمؤلف الرئيسي للتقرير، على ما يلي: *"في منتصف الطريق إلى عام 2030، خرجت أهداف التنمية المستدامة عن مسارها بشكل خطير - حيث تعاني البلدان الفقيرة والضعيفة للغاية أكثر من غيرها. يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده في قمة ميثاق تمويل عالمي جديد هذا الشهر في باريس، وفي الاجتماعات المتعددة الأطراف الرئيسية المقبلة، بما في ذلك اجتماع مجموعة العشرين في نيودلهي، وقمة أهداف التنمية المستدامة في نيويورك في سبتمبر، ومؤتمر COP28 في دبي، لتوسيع نطاق التدفقات المالية الدولية بناء على احتياجات أهداف التنمية المستدامة. وسيكون من غير المعقول أن يفوت العالم هذه الفرصة، وخاصة أن تتهرب أغنى البلدان من مسؤولياتها. وتظل أهداف التنمية المستدامة أساسية للمستقبل الذي نريده".*

يمكن الوصول إلى التقرير **هنا** (متاح عبر الإنترنت من 20 يونيو 2023 الساعة 1 1:59 مساءبتوقيت وسط أوروبا). تتوفر مواقع الويب وروابط تصور البيانات أدناه.

الموقع الإلكتروني: **https://www.sdgindex.org/**
تصور البيانات: **https://dashboards.sdgindex.org/**
مركز تحويل أهداف التنمية المستدامة الجديد: **https://sdgtransformationcenter.org/** (سيتم إطلاق الموقع في 21 يونيو 2023 الساعة 9:00 صباحا بتوقيت وسط أوروبا)

تفاصيل الاقتباس: ساكس ، ج. ، لافورتون ، جي ، فولر ، جي ، ودروم ، إي (2023). *تنفيذ تحفيز أهداف التنمية المستدامة. تقرير التنمية المستدامة 2023*. شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN). باريس، فرنسا.
في منتصف أهداف التنمية المستدامة، لن يتحقق **هدف** واحد **بحلول عام 2030 بالمعدل الحالي.**

وتظهر حقوق السحب الخاصة أنهوفقا للوتيرة الحالية للتقدم منذ عام 2015، لن يتحقق أي من الأهداف بحلول عام 2030، وفي المتوسط، فإن أقل من 20٪ من غايات أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح لتحقيقها. بينما كان العالم يحرز بعض التقدم المتواضع في الفترة من 2015 إلى 2019 في أهداف التنمية المستدامة ، منذ تفشي جائحة COVID-19 والأزمات والنكسات العالمية المتزامنة ، توقف التقدم وهو أقل بنقطة كاملة من المستوى المتوقع بناء على اتجاهات ما قبل الجائحة. وعلاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على أن هناك خطرا يتمثل في أن الفجوة في نتائج أهداف التنمية المستدامة بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان منخفضة الدخل ستكون أكبر

في عام 2030 (29 نقطة) مما كانت عليه في عام 2015 (28 نقطة) - مما يؤكد خطر فقدان عقد من التقدم نحو التقارب على الصعيد العالمي.

تشمل بعض المؤشرات التي شهدت أهم الانتكاسات الجارية الرفاه الشخصي ، والحصول على التطعيم ، والفقر ، ومعدل البطالة. إن أهداف ، التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع والأنظمة الغذائية المستدامة والنتائج الصحية (الهدفان 2 و 3) بعيدة بشكل خاص عن المسار الصحيح وكذلك التنوع البيولوجي البري والبحري (الهدفان 14 و 15) ، والتلوث الحضري والبلاستيكي (الهدفان 11 و 12) ، ومؤسسات قوية و مجتمعات مسالمة (الهدف 16). في المتوسط ، منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 ، أحرز العالم بعض التقدم في تعزيز الوصول إلى البنية التحتية الرئيسية ، والتي يغطيها على وجه الخصوص الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي) ، الهدف 7 (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة) ، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

تحتل فنلندا المرتبة الأولى في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 لهذا العام ، تليها السويد والدنمارك وألمانيا والنمسا. لا تزال الدول الأوروبية تتصدر مؤشر أهداف التنمية المستدامة - حيث تحتل المراكز ال 10 الأولى - وهي في طريقها لتحقيق أهداف أكثر من أي منطقة أخرى ، مع الدنمارك والتشيك وإستونيا ولاتفيا وجمهورية سلوفاكيا باعتبارها الدول الخمس الأولى التي حققت أو هي على الطريق الصحيح لتحقيق أكبر عدد من أهداف التنمية المستدامة هذا العام . وعلى النقيض من ذلك، فإن لبنان واليمن وبابوا غينيا الجديدة وفنزويلا وميانمار لديها أكبر عدد من أهداف التنمية المستدامة التي تتحرك في الاتجاه الخاطئ.

ولا تزال هناك حوافز مزمنة لمنح أهداف التنمية المستدامة للاقتصادات النامية والناشئة . تقدم SDSN ست أولويات لإصلاح الهيكل المالي العالمي.

أهداف التنمية المستدامة في جوهرها هي أجندة استثمارية، ويسلط التقرير الضوء على أن الهيكل المالي العالمي الحالي (GFA) يفشل في توجيه المدخرات العالمية إلى استثمارات أهداف التنمية المستدامة بالوتيرة والحجم المطلوبين. في عام 2022 ، بلغ متوسط الاستثمار للفرد في البلدان منخفضة الدخل 175 دولارا أمريكيا للشخص الواحد ، مقارنة ب 11,535 دولارا أمريكيا للشخص الواحد في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (موديز والبنك الدولي ، 2023). وتفتقر معظم البلدان منخفضة ومنخفضة ومتوسطة الدخل إلى التصنيفات الائتمانية للاقتراض بشروط مقبولة، مما يجعلها شديدة التأثر بأزمات السيولة وميزان المدفوعات التي تحقق ذاتها، ويكاد يكون من المستحيل على هذه البلدان تنفيذ استراتيجيات استثمار مستدامة طويلة الأجل. وتقترن بهذه التحديات أسواق رأس المال الخاص التي تواصل توجيه تدفقات كبيرة من المدخرات الخاصة إلى تكنولوجيات وممارسات غير مستدامة ونظام دولي تعوقه أطر عفا عليها الزمن لضمان تمويل أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع. وفي هذا السياق، تقدم حقوق السحب الخاصة خطة من ست نقاط لإصلاح اتفاق الجمعة الحزينة، بما في ذلك اعتماد حافز لأهداف التنمية المستدامة، صادر عن مجلس قيادة شبكة التنمية المستدامة، وهو مجموعة بارزة من الخبراء والقادة العالميين في مجال التنمية المستدامة عبر الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والقطاع العام.[1]

وينبغي لجميع البلدان، الأشد فقرا وثراء على حد سواء، أن تستخدم زخم منتصف الطريق لمراجعة وتنقيح استراتيجياتها الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وأطر الاستثمار الطويلة الأجل بشكل نقدي ذاتي.

في منتصف أهداف التنمية المستدامة، تسلط حقوق السحب الخاصة الضوء على أن جهود الحكومة والتزامها بأهداف التنمية المستدامة منخفضة للغاية، ولا يوجد بلد قريب من الحصول على درجة كاملة. وهناك تباين كبير بين البلدان، حيث تظهر بعض الاقتصادات النامية والناشئة بما في ذلك بنين وغانا وإندونيسيا ونيجيريا والسنغال التزاما ملحوظا بأهداف التنمية المستدامة. ومن بين دول مجموعة العشرين، يتراوح متوسط الدرجات بين أكثر من 75 في المائة في إندونيسيا وأقل من 40 في المائة في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. والجدير بالذكر أن البلدان منخفضة الدخل والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حصلت على متوسط درجات أعلى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في القيادة السياسية والمؤسسية لأهداف التنمية المستدامة. منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، لم تقدم سوى خمسة بلدان خطة عمل أهداف التنمية المستدامة إلى الأمم المتحدة لإجراء مراجعة وطنية طوعية؛ وتشمل هايتي وميانمار وجنوب السودان واليمن والولايات المتحدة.

ويبين تقرير هذا العام أيضا أنه على الرغم من أن معظم الحكومات قد أشارت إلى دمج أهداف التنمية المستدامة "الناعم" في ممارساتها وإجراءاتها للإدارة العامة، فإن التكامل "الصعب" لأهداف التنمية المستدامة مفقود في معظم البلدان، بما في ذلك استخدام أهداف التنمية المستدامة لدعم أطر الميزانية والاستثمار طويلة الأجل. في دراسة استقصائية شملت 74 دولة والاتحاد الأوروبي، ذكر ثلث الحكومات

[1] قائمة أعضاء مجلس قيادة SDSN متاحة هنا: https://www.unsdsn.org/leadership-council.

فقط أهداف التنمية المستدامة أو استخدمت المصطلحات ذات الصلة في أحدث وثيقة ميزانية رسمية لها، مع تضمين عدد أقل من أهداف التنمية المستدامة في قسم مخصص أو بنود ميزانية أو تخصيص.

مؤشر تجريبي جديد يقيس دعم البلدان لتعددية الأطراف.

ومن العناصر المهمة في جهود البلدان والتزاماتها بأهداف التنمية المستدامة تعزيز التعددية والتعاون العالمي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الوثيقة التأسيسية للأمم المتحدة. ويتضمن تقرير هذا العام أول مؤشر تجريبي للتعددية يجسد الأبعاد الشاملة لدعم تعددية الأطراف ومقارنات بين البلدان، بما في ذلك جهود البلدان لتعزيز السلام والحفاظ عليه، والنسبة المئوية لمعاهدات الأمم المتحدة التي تم التصديق عليها، والتضامن والتمويل الدوليين، والعضوية في منظمات مختارة تابعة للأمم المتحدة، واستخدام التدابير القسرية الانفرادية من بين مؤشرات أخرى. وحصلت الأرجنتين وبربادوس وشيلي وألمانيا وجامايكا وسيشيل على أعلى الدرجات لجهودها الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف، ومع ذلك لم يحصل أي بلد على درجة كاملة.

تشمل النتائج الرئيسية الأخرى لتقرير التنمية المستدامة لعام 2023 ما يلي:

- **ولا تزال** البلدان الغنية **تولد آثارا دولية غير مباشرة سلبية. عند النظر في أنماط الاستهلاك ، فإن أحد أهم القطاعات للآثار الدولية السلبية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) هو المنسوجات و clothing.** يسلط المؤشر الدولي للتداعيات لعام 2023 المتضمن في هذا التقرير الضوء على أن 59٪ من انبعاثات غازات الدفيئة تنبعث على طول سلسلة التوريد في بلدان مختلفة عن المكان الذي يتم فيه استهلاك المنسوجات النهائية ومنتجات الملابس.

- **هناك حاجة إلى أدوات قائمة على العلم على جميع المستويات لتوجيه إجراءات أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المساءلة. تهدف** مبادرة SDSN الرائدة الجديدة التي تم إطلاقها اليوم - **مركز تحويل أهداف** التنمية المستدامة - على وجه التحديد إلى توفير مجموعة من الأدوات القائمة على العلم والعمل كمنصة للتعلم من الأقران والتبادل بين العلماء والممارسين والمستثمرين حول الجيل القادم من أدوات سياسة أهداف التنمية المستدامة والتحليلات والمسارات طويلة الأجل. بناء على شراكة مبتكرة بين SDSN ومعهد أبحاث النظم البيئية (Esri) ، فإن مؤشر أهداف التنمية المستدامة لهذا العامفي الشركات يضم مؤشرين جديدين يعتمدان على الأدوات الجغرافية المكانية لقياس الوصول إلى الخدمات الحضرية الرئيسية والوصول إلى الطرق.

منذ عام 2015 ، قدمت حقوق السحب الخاصة أحدث البيانات لتتبع وترتيب أداء جميع عمليات الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة. تمت كتابة التقرير من قبل مجموعة من الخبراء المستقلين في شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN) ، بقيادة رئيسها ، البروفيسور إيسور جيفري ساكس.

جهات الاتصال الإعلامية:

أليسون ماركس | Alyson.Marks@unsdsn.org (رئيس الاتصالات والعلاقات الخارجية، مقره الولايات المتحدة)

غيوم لافورتون | guillaume.lafortune@unsdsn.org (نائب رئيس SDSN ، المنسق الرئيسي ومؤلف التقرير ، ومقره فرنسا)

حول SDSN:

تعمل شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN) منذ عام 2012 تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. تحشد SDSN الخبرات العلمية والتكنولوجية العالمية لتعزيز الحلول العملية للتنمية المستدامة ، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) واتفاقية باريس للمناخ. نهدف إلى تسريع التعلم المشترك وتعزيز الأساليب المتكاملة التي تعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه العالم.